إشكالية تمويل التعليم العالي في الجزائر وسبل تطويره مع الإشارة إلى تجارب دولية

The Problem of Financing Higher Education in Algeria and Ways to Develop it, With Reference to International Experiences

سهام عيساوي [1،*]

[1] المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة (الجزائر)، (s.aissaoui@centre-univ-mila.dz)

تاريخ الاستلام: 2023/04/23؛ **تاريخ القبول**: 2023/05/15؛ **تاريخ**: 2023/06/10

ملخص : يعتبر تمويل المؤسسات الجامعية خاصة العمومية منها في الجزائر من أهم المشاكل الذي يعرفها قطاع التعليم العالي، ولذلك تناقش هذه الورقة البحثية مختلف التحديات لإيجاد مصادر متنوعة وبديلة للتمويل الحكومي في قطاع التعليم العالي في الجزائر من خلال قراءة في مختلف طرق التمويل المستخدمة في مجموعة من الدول، واستنتجنا أن هناك تحولا في أساليب تمويل مؤسسات التعليم العالي عبر العالم من التمويل العام إلى التمويل الخاص للتعليم العالي، بينما يتحرك الآخرون نحو التحول التدريجي في اعتماد أنظمة ومصادر جديدة ومختلفة لتقاسم التكلفة وتلبية الطلب المتزايد على التعليم العالي، وغيرها من الأساليب الجديدة التي تم اعتمادها لتمويل مؤسسات التعليم العالي.

الكلمات المفتاح : تمويل ؛ جامعة ؛ جزائر ؛ تجارب دولية.

تصنيف JEL : G؛ I230

Abstract: Financing university institutions, especially public ones in Algeria, is one of the most important problems that the higher education sector knows. Therefore, this research paper discusses various challenges to find various alternative sources of government funding in the higher education sector in Algeria through a reading of the various financing methods used in a group of countries, We concluded that there is a shift in the methods of financing higher education institutions across the world from public financing to private financing for higher education, while others are moving towards a gradual shift in adopting new and different systems and sources for cost-sharing and meeting the increasing demand for higher education, and other new methods that have been adopted to finance Institutions of higher education.

Keywords: Finance; University; Algeria; International Experiences.

Jel Classification Codes : I230؛ G

* المؤلف المرسل

I – تمهيد:

إن تحكم الدول في القطاع التعليمي يعتبر من بين أهم وأول الأهداف التي تسعى لتحقيقها، فعلى عكس الدول المتقدمة التي تسعى إلى تحسين الجودة، وتوسيع نطاق الجامعات والتحاق كل الفئات بالجامعة، فالدول النامية تركز على كيفية توسيع التعليم العالي إلى النقطة التي تمكن من مواجهة الطلب الناشئ عن خرجي المرحلة الثانوية، وتتمثل معظم تحديات التعليم العالي في التمويل، الجودة، والعدالة.

وتعد عملية تمويل التعليم العالي من أعقد المشاكل التي تواجهها الدول وأكثرها إثارة للجدل، والجزائر واحدة من الدول التي تعتبر التمويل قضية متجددة وازدادت مع الظروف الاقتصادية والأزمة المالية التي تمر بها الجزائر في السنوات الأخيرة، إلى جانب الاضطرابات التي تعاني منها قطاع التعليم العالي نفسه، فرغم التطور الكمي اللافت لمنظومة التعليم العالي في الجزائر، والإصلاحات الواسعة التي شملتها إلا أنها لازلت تعاني العديد من الاختلالات فمن المعلوم أن التمويل العالي في الجزائر حكومي بنسبة كبيرة مما تجعل الدولة المتحمل الأول والدائم للتكاليف بغض النظر عن ظروف الدولة الاقتصادية. وفي هذا الإطار يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما هي طرق تمويل التعليم العالي في الجزائر وسبل تطويرها؟

وتندرج تحت التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الطرق المتبعة في تمويل التعليم العالي في الجزائر؟
- كيف يتم تمويل التعليم العالي في الدول العربية والأجنبية؟
- ما هي البدائل المقترحة لتطوير تمويل التعليم العالي في الجزائر؟

I.1. الدراسات السابقة

1 دراسة كياري فطيمة الزهرة، مقالة بعنوان "**تمويل التعليم العالي في الجزائر بين الواقع والتحديات**" وفيه بينت الباحثة مفاهيم عامة حول تمويل التعليم العالي وواقعه في الجزائر وكذا أهم مصادر التمويل التي تعتمد عليها في تمويله، أسبابه ودوافعه وأيضا المشاكل التي تواجهها عملية التمويل والبدائل المقترحة لعملية تمويل التعليم العالي في الجزائر. وكانت الدراسة الباحثة خلال الفترة 1996 إلى غاية 2014. واستنتجت الباحثة من خلال أساليب ومصادر تمويل التعليم العالي خلال فترة الدراسة أن هذا الأخير يسير ويمول بواسطة المساعدات التي تقدمها له الخزينة العمومية، ضمن الاعتمادات المالية المخصصة لمرفق التعليم العالي ويرجع ذلك الاختيار السياسي والإيديولوجي الذي تبنته الجائر، وكذلك إلى التصنيف القانوني للجامعات الذي يضعها ضمن المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.

2 موسي نور الدين، **إشكالية تمويل التعليم العالي بالجزائر في إطار برنامج الإصلاح خلال الفترة 2000-2009**، وهي عبارة عن أطروحة ماجستير إشكاليتها حول: إلى أي مدى يشكل التمويل الحكومي للتعليم العالي عبئا على ميزانية الدولة الجزائرية في إطار الإصلاحات الرامية لرفع كفاءته؟ وللإجابة على هذه الإشكالية تناول في أطروحته الإطار النظري للقيمة الاقتصادية للتعليم العالي وتمويل التعليم العالي في الجزائر وتطوره كما تطرق إلى إصلاحات التعليم العالي في الجزائر خلال فترة الدراسة 2000 إلى 2009، وفي الأخير تناول السيناريوهات المقترحة لتمويل التعليم العالي والذي تطرق فيه إلى دور السيناريو في إيجاد بدائل متنوعة لتغطية النفقات المتزايدة على التعليم العالي و إسقاطها على الجزائر، والتي من بينها التمويل الذاتي للجامعات، والمشاركة المجتمعية لتمويل التعليم العالي. واستنتج من خلال دراسته إلى أن زيادة أعداد الطلاب بالتعليم العالي بصورة كبيرة يؤدي إلى الاحتياج لأموال كبيرة لتغطية هذه المتطلبات واقترح تطبيق بدائل متنوعة عن طريق بناء سيناريوهات لتمويل التعليم العالي خاصة أسلوب التمويل الذاتي للجامعات، بالإضافة للمخصصات المالية التي تخصصها الحكومة لكل جامعة، يساعد على تقليل العبء الملقى على الحكومة في تمويل التعليم العالي.

3 UNESCO، UNESCO Study Report onFinancing Higher Education in Arab states، وهو عبارة عن تقرير الصادر من مؤسسة اليونيسكو حول تمويل التعليم العالي في الدول العربية، وقد وجد بأن أنظمة التعليم العالي في الدول العربية تواجه العديد من التحديات، من بينها الضغط للتوسع، وفي نفس الوقت ضمان الجودة العالية والأهمية، كما أن تواجه تزايد الطلب على الاستثمارات في التعليم العالي بسبب النمو السكاني القوي، والذي يحتاج المزيد من الأموال لتنفيذ ذلك، والذي يضغط أيضًا على ميزانيات الدولة ، ولكن في الوقت نفسه يتطلب التمويل الجديد إجراءات ومصادر مبتكرة جديدة بين القطاعين العام والخاص، والذي يشمل أيضًا المواطنين أنفسهم. ومع ذلك. غير أن متطلبات الإنصاف والكفاءة الأفضل في الخدمات التي تقدمها أنظمة التعليم العالي تزداد قوة. قد لا تختفي المشاكل الحالية من خلال التمويل الإضافي فقط ، لكن أنظمة التعليم العالي بأكملها في الدول العربية تتطلب إجراءات تطوير داخلية جديدة وتغييرات هيكلية في سياسات التعليم العالي الوطنية مستوى مؤسساتها نتيجة لعدم التوافق بين نظام التعليم بأكمله وسوق العمل، خاصةً وأنه توجد في العديد من البلدان مجموعة كبيرة ومتعلمة تعليماً عالياً ، لكنها لا تزال في الغالب غير مستغلة بشكل كافٍ.

2.I. الإطار النظري للتمويل التعليم العالي:

أ. مصادر تمويل التعليم العالي: يعد تمويل التعليم من القضايا التي استقطبت اهتمام مختلف دول العالم، وعنصرا أساسيا في تحقيق أهدافه. ويشكل الإنفاق على التعليم مؤشرا على الأهمية النسبية التي توليها أي دولة لقطاع التعليم. وكما هو الحال في الدول النامية، فإن التمويل الحكومي هو المصدر الرئيس لتمويل التعليم في الجزائر، عكس البلدان المتقدمة التي يتعاظم فيها دور القطاع الخاص في تمويل التعليم (النعيمي و العاني، 2013، صفحة 8).

تتنوع مصادر(أنماط) نظام تمويل التعليم في الدول المختلفة تبعا لتباين واختلاف الأنظمة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية لكل دولة، ويمكن تصنيف أنواع تمويل التعليم وفقا لما يلي:

- **التمويل الحكومي**: وهو المصدر التقليدي لتمويل التعليم العالي؛ حيث تتحمل الدولة تمويل التعليم ودفع كامل تكاليفه.
- **التمويل الخاص**: وهذا النوع من التمويل يعتمد على دفع الطلبة رسوما للخدمات التي يحصلون عليها من المؤسسات الجامعية.
- **التمويل المختلط**: يجمع هذا النوع من التمويل بين الدولة والأفراد والقطاع الخاص؛ بهدف التغلب على نقاط الضعف في كل منهما.
- **التمويل الذاتي**: أي من قبل المؤسسات الجامعية نفسها (البابطين، تنويع مصادر نظام تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية لمواكبة تطلعات رؤية 2030 في ضوء التجربة الأمريكية، 2019، صفحة 58).

ب. تخطيط تمويل التعليم العالي:

ان تخطيط تمويل التعليم العالي يتطلب وضع نموذج أو مخطط هيكلي للصور التي يجب أن يكون عليها مصادر التمويل الخاصة به في الأجل الطويل ووضع برنامج للتنفيذ المرحلي في خطط قصيرة الأجل في ضوء الإمكانات التامة، وما تسمح به الظروف العامة في المجتمع . تتم عملية التمويل للتعليم عبر خطوات التالية:

- المسح الشامل للموارد الحقيقية على مستوى الدولة، وتحليل البيانات الخاصة بالنفقات، أي جملة الاعتمادات المالية المخصصة خلال فترة زمنية، والإجراءات المتبعة لوضع المخصصات وطرق مراقبتها؛
- تحديد النفقات المباشرة، وغير المباشرة من عمليات التمويل، وتوجيه وضبط الميزانية؛
- تحديد الأولويات في الإنفاق، ويستلزم تنفيذ مقترحات في إتاحة موارد بهذا الشأن الاعتماد على أمرين:
  - فعالية أسلوب التمويل في إتاحة موارد ملموسة للإسهام في دمقراطية التعليم ورفع جودته؛
  - الواقعية وإمكانيات التطبيق العملي؛
- تحديد إيجابيات وسلبيات كل وسيلة جديدة تستخدم في تمويل التعليم العالي، واتخاذ القرار في ضوء المخاطرة المحسوبة والمقبولة لكل أسلوب من أساليب التمويل الجديدة؛
- تحديد مصادر تمويل التعليم العالي، ومدى قدرة كل مصدر على تحمل النفقات سواء كان هذا المصدر الدولة أو الطلاب ، فمن غير المعقول أن يطلب من الحكومة توفير مؤسسات تعليم الملايين، وتقدم خدمات تعليمية ممتازة، بدون أن تكون موازنتها قادرة على تحمل الإنفاق (عامر، 2006)؛

3.I. تجارب دولية في تمويل التعليم العالي

1. تجارب عربية:

تشترك الدول العربية في تمويلها لقطاع التعليم العالي على اعتمادها على الدعم الحكومي، ولكن نسب الدعم تتفاوت حسب القوانين السائدة في كل دولة، ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين حسب طريقة توزيع تكاليف التعليم العالي في هذه الدول **مجموعة أولى** تتكون من الدول التي تضطلع فيها الحكومات بالدور الأول في تمويل التعليم حسب مقاييس تخص كل بلد، وتدخل هذه التمويلات في إطار التحويلات الاجتماعية، أي تمكين الشبان المؤهلين لإتمام التعليم العالي دون تحميلهم أي تكاليف، ومهما كانت خلفياتهم الاجتماعية. ومن هذه دول المغرب العربي ودول مجلس التعاون الخليجي ومصر؛ **ومجموعة ثانية** يقوم فيها القطاع الخاص والمجتمع المدني بدور مركزي في تمويل التعليم، وهي تتكون من لبنان والأردن وفلسطين. وتتوخى دول هذه المجموعة منهجا توفيقيا في التمويل يقوم على إشراك كل الجهات المعنية في تحمل تكاليف التعليم (الدقي، 2015).

1.1. تمويل التعليم العالي في السعودية:

تحرص الدولة السعودية ممثلة بوزارة التعليم العالي على توفير التعليم لجميع الراغبين من حملة الثانوية الذين تتناسب قدراتهم من التحصيل العلمي الجامعي، وذلك بتمويل هذا القطاع لكن أهم هذه التمويلات تمويل التعليم من القطاع العام (الحكومي) إذ كان الإنفاق على التعليم

بصفة عامة في المملكة العربية السعودية يتزايد بشكل ملحوظ ويصل نحو 25% من الموازنة العامة للدولة في المتوسط كل عام (المالكي، 2013، الصفحات 121 - 139)، فقد تضاعفت المخصصات الحكومية المعتمدة للتعليم العالي بأكثر من 672 % وذلك خلال ثمانية أعوام فقط؛ حيث زادت حوالي 10مليارات ريال في عام 2005 لتصل إلى حوالي 77.2 مليار ريال عام 2013، ويبلغ نصيب وزارة التعليم العالي وما يرتبط بها من جامعات ومجلس التعليم العالي أكثر من 9 % من إجمالي الميزانية العامة للدولة للعام 2013، وهذا بلا شك يؤكد اهتمام الدولة بدعم وتعزيز جهود الوزارة في مختلف المجالات (البابطين، 2019، صفحة 63) أو يتم تمويل التعليم العالي من القطاع الخاص، أو تمويله بالمشاركة بين القطاعين العام والخاص والمجموعات الأهلية والجمعيات غير الحكومية والهيئات التشريعية ونحوها وهي:

❖ **التمويل الحكومي**: ينص القانون السعودي على مجانية التعليم بكافة أنواع ومراحله، فلا تفرض رسوما دراسية مقابل تعليمهم. وقد ارتفعت الميزانية المعتمدة لقطاع التعليم الجامعي خلال الأعوام الأخيرة فهي تمثل أكثر من 27 % من إجمالي الميزانية العامة. وتمثل المخصصات الحكومية المعتمدة للجامعات في ميزانية الدولة المصدر الرئيسي والمورد الأساسي لها، ويتم إعداد ميزانيات الجامعات الحكومية بصفة مستقلة.

❖ **التمويل الخاص**: أتاح القانون وأنظمة التعليم العالي للسعودية فرصة الاستثمار فيه أما المؤسسات الخيرية والمؤسسات الخاصة. وتسهم الجامعات ذات التمويل الخاص باستيعاب ألاف الطلاب ويعد ذلك الإسهام بمثابة تفعيل لدور القطاع الخاص في التعليم العالي وفي مجالات إنشاء وتشغيل الجامعات والكليات الأهلية في المملكة. وتسعى المملكة جاهدة لإتاحة الفرص للمزيد من مشاركات القطاع الخاص ورجال الأعمال لافتتاح كليات وجامعات جديدة. كما يستند أيضا التمويل غير الحكومي على مساهمات المؤسسات الخيرية وتمويل وإنشاء كليات وجامعات أهلية غير ربحية (وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع وزارة التعليم العالي، 2004، صفحة 79،80). تؤدّي الأوقاف دورا هامّا في تمويل التعليم على المستوى العالميّ و تعتبر تجربة جامعة الملك سعود وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن من أبرز الأوقاف التعليميّة، حيث بلغت قيمة أوقاف جامعة الملك سعود مليارا وستمائة وخمسين مليون ريال سعودي، وارتفعت لتبلغ أصول المرحلة الأولى 3 مليارات ريال سعودي وأوقاف جامعة الملك فهد للبترول والمعادن3 مليارات ونصف، كما أنّ هناك أوقافاً خاصّة بجامعة الملك عبد العزيز والجامعة الإسلامية في المدينة المنوّرة (الدقي، 2015، صفحة 44).

2.1. تمويل التعليم العالي في مصر:

تتنوع مصادر التعليم الجامعي في ضوء السياسات التمويلية والأوضاع الاقتصادية السائدة في المجتمع، كما تتنوع مصادره طبقا للنظرة المجتمعية للتعليم الجامعي من حيث كونه مفتوحا، أو انتقائيا، موجها لحاجات الأفراد أم متطلبات المجتمع واحتياجاته التنموية، متاحاً لمساهمة القطاع الخاص واستثماراته أم مقتصراً على القطاع العام. ويمكن تقسيم مصادر التعليم الجامعي في مصر إلى مصادر أساسية تشمل التمويل الحكومي ومصادر ثانوية وتشمل مصادر داخلية وأخرى خارجية.

أ. المصادر الأساسية: ويقصد بها تلك المصادر التي تعتمد عليها المؤسسات التعليمية الجامعية بصورة رئيسية في تمويلها وتغطية تكاليفها الرأسمالية الجارية (عامر، 2006)، وتشمل التمويل الحكومي هو المصدر الرئيسي لتمويل مختلف الأنشطة الخاصة بالتعليم العالي في مصر، سواء تعلق الأمر بالتعليم الجامعي أو غير الجامعي، ودراسات الماجستير و الدكتوراه، وتمويل البعثات الخارجية، وقد شهد التمويل الحكومي للتعليم العالي نمواً مطرداً خلال الفترة الماضية. ولكن على الرغم من الزيادة الملحوظة في الإنفاق الحكومي على التعليم، فإن هذه الزيادات تظل قاصرة عن مواجهة متطلبات التعليم، حيث كان الإنفاق الحكومي لا يتجاوز 4,6 مليار جنيه مصري عام 1991/1990، ارتفع ليصل إلى 22,2 مليار جنيه مصري خلال عام 2004/2003 إلى أن وصل حوالي 40 مليار جنيه خلال العامين 2010/2008 (بلتاجي، 2015، صفحة 4). أما إجمالي النفقات على التعليم العالي خلال سنة 2018 وصل إلى 51 مليار جنيه أي ما يعادل نسبته 1.2 من الناتج المحلي الإجمالي لمصر. حيث تمول الحكومة التعليم العالي بما يقدر بنسبة تتراوح من 75% إلى 90% ويترك للجامعات تدبير 10% المتبقية من مصادرها الخاصة (عبد الوهاب، 2018، صفحة 16)

ب. المصادر الثانوية: تسهم المصادر الثانوية في تمويل التعليم الجامعي في مصر بنسبة قليلة ومحدودة للغاية وقد تكون هذه المصادر داخلية مثل التبرعات الأهلية والجهود الذاتية من قبل الأفراد أو مصادر خارجية مثل المنح الدراسية والهيئات والإعانات والقروض التي تقدمها بعض الدول أو الهيئات أو الأفراد للتعليم الجامعي.

❖ **المصادر الداخلية**: تشمل المصادر الداخلية التبرعات الأهلية والجهود الذاتية التي تلجأ اليها الكثير من الدول التي تعجز عن توفير الأموال الكافية لتمويل التعليم عامة والجامعي خاصة . ويمكن أن تأخذ هذه المصادر صورا متعددة منها قيام المسئول ببحث الأفراد المساهمة لتمويل التعليم الجامعي لتنفيذ خطته التعليمية المحلية وحث الأفراد القادرين والهيئات ورجال الأعمال علي التبرع للتعليم الجامعي بالأموال أو الأجهزة التقنية الحديثة وإقامة المعامل وتجهيزها بالمعدات اللازمة أو إقامة الكليات أو التبرع بالأرض

❖ **المصادر الخارجية:** تحصل كثير من مؤسسات التعليم الجامعي والعالي في مصر علي بعض مواردها المالية من مصادر خارجية ، سواء كانت هذه المصادر في صورة قروض أو منح دراسية أو هبات أجنبية تقدمها بعض الحكومات أو المنظمات او الهيئات والمؤسسات الدولية (عامر، 2006).

2. تجارب أجنبية:

تستند أنماط التمويل المعتمدة في الجامعات المرموقة في العالم، وفي الدول المتقدّمة، إلى تجربة قرون من الخبرة في تدبير الشأن المالي الشراكة بين المؤسّسة الجامعية والبيئة الاقتصادية والسياسية المحيطة بها. وتتعدد مستويات تمويل التعليم والجهات المتدخلة من بلد إلى آخر وفقًا للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي السائد. ومع أن الدولة تتدخل في دعم المؤسسات الحكومية والخاصة فإن الاتجاه السائد في هذه الدول هو تقاسم التكاليف بين الجهات الرسمية والجامعية وهيئات المجتمع مع تحميل الطالب جزءا أو كل تكاليف تعليمه. وتمثل بعض المصادر التمويلية مثل الوقف إيرادا قارا لأغلب الجامعات العريقة. كما أن المنافسة في ترقية البحث العلمي والابتكار بينها حفز هذه الدول على إظهار العديد من الإجراءات لتمويل هذا القطاع، وقد أظهر تقريرا حول البحث العلمي في أوروبا نشر 2011 أن منافسي أوروبا الأساسيين، أي الولايات المتحدة واليابان وروسيا والصين والهند، قد تجاوزوها في الإنفاق على البحث العلمي والابتكار منذ منتصف التسعينيات. الأمر الذي دعا مفوضة الاتحاد الأوروبي ماري جيوغيغين Marie Geogheghen-Quinn -كوين إلى القيام في 29 جوان 2011 بالإعلان عن زيادة التمويل المخصص للبحث والابتكار في الاتحاد الأوروبي بنسبة 46 % خلال الأعوام 2014 إلى 2020 ، لتصل إلى 80 مليار يورو. وقالت جيوغيغين -كوين أن الزيادة في التمويل من شأنها أن تضع حقيبة البحث والابتكار في صميم جدول أعمال الاتحاد الأوروبي الداعم لفرص العمل، الأمر الذي يتوقع أن يؤدي إلى خلق ما يقرب من مليون فرصة عمل، وأضافت أن التمويل سيكون متاحاً لمؤسسات البحث العلمي، والجامعات والشركات الخاصة العاملة في مجال الابتكار، وكذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و في البحوث العلمية في جميع القطاعات الاقتصادية الأوروبية.

وفي تقرير التنافسية الابتكارية لعام 2011 الصادر عن الاتحاد الأوروبي، كشف عن حجم التحدي الذي يواجه الاتحاد والذي أظهر أن إجمالي نمو الاستثمار في البحث العلمي في الدول الأعضاء كان مقداره الصفر بين عامي 1995 و2008. وخلال الفترة نفسها، زادت الاستثمارات الأمريكية الإجمالية في مجال البحوث بنسبة 60%، وفي اليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان بنسبة 75%، وفي البرازيل والهند وروسيا وجنوب أفريقيا بنسبة 145%، وفي الصين بنسبة 755% ، وبقية العالم بنسبة 100%. وبناء على هذه التوجهات، خلص التقرير إلى احتمال أن تتجاوز الصين الاتحاد الأوروبي في حجم الإنفاق على البحث والتطوير بحلول عام 2014 حيث ازدادت كثافة البحث والتطوير في الصين منذ عام 2000 بمعدل 30 مرة أسرع مما كان عليه الحال في أوروبا، لتصل إلى 1,12 % من الناتج القومي الإجمالي في عام 2008 (معلا، 2014، صفحة 128،127).

1.2 تمويل التعليم العالي في ألمانيا

من خصائص النظام التعليميّ في ألمانيا عدم تدخّل الحكومة الاتحادية بصورة رئيسة في دعم التعليم العالي، وإنما يقتصر دورها بحكم الدستور على وضع إطار عام لسياسة التعليم العالي، وتتولى كل ولاية مسؤوليّة تنفيذ هذه السياسة، وتقديم الخدمات التعليمية داخل حدودها، وفقًا لظروفها الإقليمية وتمشّيًا مع المطالب والحاجات المحلّية.

كما تسهم الولايات الألمانية بنسبة 92.7% من إجمالي الموازنة المخصصة للتعليم العالي. وتساهم الحكومة الفيدرالية بنسبة كبيرة في تمويل إنشاء وتشييد المباني الجديدة لمؤسسات العليم العالي، كما تشارك الحكومة الفيدرالية الولايات بشأن المساعدات المالية التي تقدم للطلاب بالتعليم العالي وذلك بنسبة (35% : 65%) لكل منها على التوالي (الدقي، 2015، صفحة 34).

وبالإضافة إلى ذلك هناك مصدر ثالث للتمويل يتمثل فيما يمكن أن تقدمه الهيئات المعنية بتشجيع البحوث من تمويل لمؤسسات التعليم العالي ، ومن أبرز المؤسسات المعنية بتشجيع البحوث الأساسية جمعية البحوث الألمانية، أما بالنسبة للبحوث التطبيقية فتجرى تعاقدات بين مؤسسات التعليم العالي والشركات (الصناعة) والتي تعنى بتمويل المشروعات البحثية التي يضطلع بها الأساتذة بهذه المؤسسات.

هذا يتميز التعليم العالي الألماني بكونه تعليما مجانيا، إن الطلاب الذين يتابعون دراستهم بمرحلة التعليم العالي بألمانيا سواء أكانوا طلاب ألمان أم أجانب لا يدفعون أية رسوم دراسية سواء للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي ، لحضور المحاضرات، أم التقدم للامتحان، ورغم ذلك يتعين على كل الطلاب دفع مساهمة زهيدة، مقابل التأمين الصحي الخاص بهم، الاشتراك في الاتحادات الطلابية ، وكذلك مقابل الاستفادة من الخدمات الطلابية التي تقدم لهم بهذه المؤسسات ، وتتضمن المساهمة البسيطة التي يدفعها الطلاب في بعض الجامعات الاستخدام المجاني لوسائل المواصلات العامة المحلية (عامر، 2006).

2.2 تمويل التعليم العالي في المملكة المتحدة:

تأسست بعض الجامعات الحديثة التي عقبت تأسيس الجامعتين العريقتين أكسفورد وكمبريدج بالتبرعات الفردية، ثم توحدت جهود المجتمع من اجل دعم استمرارية تقوية لبناتها، وقد أحدثت هذه الجامعات تغييرا جذريا في بنية التعليم العالي بانجليزية، ثم تداعت حركة التغيير التطور مع نشأة الجامعات اللاحقة التي لم تتقيد بالتوزيع التقليدي للكليات. وكانت الجامعات في السابق وحتى العقود الأخيرة تعتمد في تمويلها على مصادر خاصة ومتنوعة كالأوقاف والمنح والهبات، واستمر هذا التمويل الخاص إلى أن أنشئت لجنة المنح الجامعية. ويقوم مجلس تمويل الجامعات بحصر الاحتياجات الكلية للجامعات البريطانية ويتفاوض مع الحكومة المركزية حول تقديم منح لكل جامعة، وبناء على توصية المجلس توزع الأموال بين الجامعات، التي تعتبر مؤسسات مستقلة لكنها مدعومة ماليا بشكل غير مباشر من قبل الحكومة (الحربي، 2007، صفحة 9).

وظلت اللجنة تؤدى وظائفها حتى صدور قانون الإصلاح التعليمي عام 1987، حيث تم إنشاء مجلس تمويل التعليم العالي بفروعه الثلاثة إنجلترا وويلز واسكتلندا ليقوم بمهام التأكد من سلامة استثمار أموال دافعي الضرائب لتعود بالنفع على المجتمع، وعدالة توزيع الأموال المرصودة لتمويل مؤسسات التعليم الجامعي في بريطانيا، ووضع آليات وأساليب إضافية لتمويل الجامعات والعمل على استقلالها إداريا وماليا، بهدف زيادة قدراتها في مواجهة العجز المتزايد في الموارد المالية المخصصة للجامعات من الحكومة المركزية.

وبالإضافة إلى ذلك وضع مجلس تمويل التعليم الجامعي في بريطانيا آليات لاستقلال الجامعات ماليا، وتخصيص المخصصات المالية التي تقدمها الحكومة سنة بعد أخرى ، والعمل على زيادة الرسوم الدراسية بالجامعات. كما تم أيضا بالإضافة إلى ذلك تأسيس شركة حكومية في بريطانيا عام 1995 بهدف تقديم القروض للطلاب لمساعدتهم على مواصلة التعليم الجامعي والعالي ووضعت شروطا للاقتراض منها تم تطويره عام 1998، حيث أصبح يطلب من الطالب سداد ما عليه من ديون بعد تخرجه وحصوله على عمل يدر عليه دخلا ثابتا، ووصلت قيمة القرض الذي تقدمه الشركة للطلاب إلى حوالي 50% من إجمالي الرسوم التي يدفعها الطالب، وتزداد إلى 90 % في حالة ثبوت حاجة الطالب لذلك، وفي بداية عام 1999 تم إصدار قانون يقضى بأن تقدم السلطات التعليمية المحلية لكل طالب في التعليم الجامعي مبلغ قدره 1000 جنيه إسترليني كل عام في نطاق المنطقة التي بها الجامعة (عامر، 2006).

إذن من خلال ما سبق يمكننا حصر مصادر تمويل التعليم العالي في بريطانيا كالتالي:

أ. **المصادر الحكومية الرئيسية لتمويل مؤسسات التعليم العالي:**
- رسوم سلطات التعليم المحلي، تشكل نسبة 12%
- منحة مجلس تمويل التعليم التكميلي، و تشكل نسبة 5%
- اعتمادات مجلس تمويل التعليم العالي، و تشكل نسبة 42%
- مجلس البحوث، تشكل نسبة 5%
- مصروفات حكومية أخرى، و تشكل نسبة 6,5%

ب. **المصادر الرئيسية الأخرى لتمويل مؤسسات التعليم العالي:**
- الرسوم الخارجية، و تشكل نسبة 4,5%
- الإقامة والتموين، و تشكل نسبة 6,5%
- المنظمات الخيرية بالمملكة المتحدة، و تشكل نسبة 3,5%
- مصادر الدخل الأخرى، و تشكل نسبة 19%

❖ **الاعتمادات المالية المخصصة للتدريس والبحوث:** يخصص مجلس تمويل التعليم العالي في انجلترا اعتمادات مالية لكل جامعة أو كلية لدعم أنشطة التدريس والبحوث والأنشطة الأخرى ذات الصلة.

❖ **تحسين جودة التعليم العالي:** يتحمل المجلس واجب قانوني يلزمه بضمان تقييم جودة التعليم العالي في كل المؤسسات التي يمولها والتحقق من ذلك من خلال برامج تقويم يعتمد على المواد الدراسية المقدمة وزيارات دورية وعدة إجراءات أخرى.

❖ **الاعتمادات المالية المخصصة للبحوث:** يلتزم المجلس بتشجيع التميز في مجال الأبحاث، ويقوم بتوزيع معظم اعتماداته المالية الخاصة بذلك على أساس انتقائي على مؤسسات التعليم العالي التي برهنت على قوتها في المجال البحثي وفقا للمقاييس المحلية والدولية (الحربي، 2007، الصفحات 10-12).

3.2 تمويل التعليم العالي في ماليزيا:

يتم تمويل التعليم الجامعي في ماليزيا من خلال عدة مصادر هي التمويل الحكومي والرسوم الدراسية والقروض التعليمية والمنح الدراسية والتمويل الذاتي والوقف.

أ. **التمويل الحكومي**: تخصص الحكومة مبلغ كبير من المال لصالح التعليم الجامعي لتوفير تسهيلات التعلم والتعليم للجماهير وتوفير الموارد البشرية المميزة لتطوير البلاد، وذلك من خلال منحة توزع سنويا على الجامعات. وقد بلغت نسبة الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم العالي 1,69% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

ب. **الرسوم الدراسية**: تمثل الرسوم الدراسية نسبة 10% من تمويل التعليم الجامعي الماليزي وهي نسبة منخفضة إلى حد كبير، وقد ساهمت زيادة أعداد الطلاب الأجانب في السنوات الأخيرة في جعل الرسوم مصدرا لدخل المؤسسات الجامعية، كما تقدم الحكومة الماليزية أيضا دعما من الرسوم الدراسية بمعدل سنوي قدره 85000 رينغيت ماليزي لكل طالب لمواصلة التعليم الجامعي مع ضمان انخفاض الرسوم الدراسية في الجامعات العامة.

ج. **المنح الدراسية**: تقدم من قبل العديد من المؤسسات ومنها وزارة التعليم العالي وذلك من خلال إدارة الخدمات العامة بالوزارة، وعادة ما تقدم المنح الدراسية للطلاب الذين يرغبون في متابعة الدورات التي تنصف على أنها ذات أهمية للمصلحة الوطنية.

د. **القروض التعليمية**: تقدم الحكومة تحت إشراف وزارة التعليم العالي أنواعا مختلفة من القروض التعليمية للطلاب، كما توجد العديد من الهيئات التي تقدم مثل هذه القروض مثل مجلس أمانة مجلس النواب، وزارة الخدمة المدنية وبعض شركات المساهمة والشركات المرتبطة بالحكومة.

ه. **التمويل الذاتي**: فمنذ عام 1998 تعمل الحكومة الماليزية على تشجيع الجامعات للعمل على توليد إيرادات لذاتها، وذلك من خلال العديد من المصادر مثل التدريب والاستشارات وتوسريق ابتكارات البحوث والمتاجرة ببيع الخدمات والخبراء...

و. **الوقف**: ومن أشهر الجامعات التي قامت في أسسها كوقف هي جامعة ماليزيا الإسلامية وهي أول جامعة وقفية في ماليزيا تأسست 1955، وتم وقفها كمبنى من قبل سلطان ولاية سلانجور، وإلى جانب هذه الجامعة توجد جامعات أخرى قامت بإنشاء الوقف الخاص بها والذي يتضمن خدمات الرعاية للطلاب أو البرامج المهنية والأنشطة بين الجامعات. وبعض الجامعات تمول جزئي من خلال الوقف وبعضها بشكل كامل (أبو الوفا، محمد، و أحمد، 2019، صفحة 298، 300).

4.2 تمويل التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية:

تميز نظام تمويل التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية بصفة المرونة ومواكبة التغيرات المحيطة، ويعتبر المصدر الأول لتمويل التعليم الجامعي هو من الرسوم الدراسية، والعقود الحكومية، والاستثمار، والمنح الحكومية، إلا أنها تختلف في النسب بين التعليم الحكومي والخاص، فالتعليم الجامعي الحكومي 42 % منه من مصادر التمويل الحكومي التي تشمل الدعم الفيدرالي، وحكومة الولايات والدعم المحلي، والمنح، والعقود، والاعتمادات، وتلعب الضرائب التعليمية دورا كبيرا في دعم آلية الإنفاق التعليمي. في حين أن الجامعي الأهلي كانت أكبر نسبة مصدر له هي الرسوم الدراسية، بنسبة بلغت 90% . (البابطين، 2019، صفحة 59). ويمكن القول إن مصادر تمويل التعليم الأمريكي ترتكز على ما يلي:

أ. **مصدر القطاع العام (الحكومي)**: ويضم ثالثة مصادر فرعية، هي: الحكومة الفيدرالية، وحكومات الولايات والسلطات المحلية، إذ تنفق الحكومة الفيدرالية على التعليم نسبة ضئيلة تقترب من 7 %فقط، أما الباقي فتنهض به الولايات والسلطات المحلية.

ب. **مصدر القطاع الخاص**: ويعتمد على التمويل الذاتي، ويقدم الخدمات التعليمية بوصفها نوعا من الاستثمار، ولكنه لا يسعى إلى الربحية على حساب جودة المنتج؛ وذلك لسلطة الرقيب الذي يقوم أداءه بصفة مستمرة، ويحظى القطاع الخاص بالدعم الفيدرالي والتسهيلات من حكومات الولايات في تخفيض الضرائب ومنح الأراضي. وعلى الرغم من ذلك إلا أن الحكومة لم ترفع يدها مطلقا عن التعليم؛ لإدراكها أن هذا القطاع يجب أن يخضع لقانون العرض والطلب والمزايدات الاقتصادية الهادفة، كما أنها لا تنقطع عن تحفيز الولايات لتنويع مصادر التمويل وتوفير البدائل المناسبة. وينقسم مصادر التمويل الخاصة للتعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية إلى:

- **قانون المنح**: ويشكل أهم مصادر التمويل المصادر في برامج المساعدة للطالب، وهذا المصدر يوزع للطالب ما بين 200 دولار إلى 210 دولارات في العام الدراسي ولمدة خمس سنوات متصلة.
- **منح القروض التعليمية**: وتخصص للطالب الذين يأتون من أسر فقيرة تقل دخولهم عن 6000 دولار في العام، ولقد خصص الكونجرس 400 مليون دولار سنويا لهذه المنح إذ يحصل الطالب على مبلغ يتراوح ما بين 200 دولار إلى 400 دولار لكل عام دراسي.

❖ **برامج قروض الطلبة:** لقد قدم أول برنامج من هذا النوع سنة 1965؛ إذ قررت الحكومة الفيدرالية أن تكون الفائدة على تلك القروض مدعمة من الحكومة إذ تصل إلى 5 %في العام، ويسمح للطالب سداد هذه القروض خلال مدة 10 سنوات، والمقصود منه دعم الطبقة الوسطى في المجتمع، وتوفير مصاريف تعليم أبنائهم، وهي التي يقل دخلها السنوي عن 25000 دولار في العام.

❖ **الهبات والتبرعات والوقف:** ينتشر نظام الوقف في الولاية المتحدة الأمريكية بشكل واسع، وتحتل جامعة هارفارد المرتبة الأولى في حجم وقفها وأصولها، تليها جامعة يال (بلج العتيبي، 2018، صفحة 4، 6، 8).

I.4. آليات التمويل العالي في الجزائر:

تعتمد مصادر تمويل التعليم في كل دولة على ظروفها الخاصة؛ حيث يرتبط ذلك بمستوى التنمية الاقتصادية، والسياسة المالية المتبعة، ومدى أهمية الدور المعطى للتعليم في عمليات التنمية، وتتمثل أهم مصادر التمويل في الجزائر إلى:

1. المصادر الرئيسية لتمويل التعليم العالي:

أ. **المصدر الرئيسي (الإيرادات الحكومية):** تعتبر الدولة هي المصدر الرئيسي لتمويل التعليم العالي في الجزائر بنسبة 98%، وذلك عن طريق الميزانية التي تعدها الجهات التعليمية المسؤولة كوزارة التعليم العلي والبحث العلمي، وبهذا فان هذا النوع من التمويل ينتمي بصفة عامة إلى نظام مركزي، وتشتمل إيرادات الحكومة على المنحة السنوية(إعانات الدولة)، حصة الجامعة من الرسوم الجمركية والرسوم الإضافية، حيث يخصص للجامعة نسبه معينة من الإيرادات عند تحصيلها في كل عام. وعليه فان التمويل الحكومي يحقق جملة من الفوائد التي تنعكس ايجابيا على تحسين وتطوير أداء الجامعات من خلال:

- تعميق استقلالية الجامعات وعدم تأثرها بضغوط القطاع الخاص، مما يجعل الجامعة حرة في تخطيط سياستها التعليمية؛
- إتاحة الفرصة المتكافئة لأبناء المجتمع، خاصة أصحاب الدخل المحدود في الدخول إلى الجامعات (كياري، 2014، صفحة 107،108،115) ؛

ويعتمد التمويل الحكومي في الجزائر على عدة مصادر لتوفير المخصصات المالية للإنفاق على التعليم العالي، منها الضرائب العامة التي تشكل أهم مصادر تمويل التعليم بمختلف مراحله، والتي تعتمد عليها الحكومة في الإنفاق على التعليم العالي، بالإضافة إلى عائدات الدولة الأخرى وما تفرضه الحكومة على الطلاب من رسوم، باعتبار أن التعليم الجامعي خدمة شبه رسمية، ولذا يقع على المستفيدون منه دورا هاما في المشاركة في عمليات تمويله، باعتباره دخلا مستمرا يضاف إلى موارد تمويل التعليم العالي.

ب. **المصادر الثانوية:** ساهمت المصادر الثانوية في تمويل التعليم العالي في الجزائر بنسبة قليلة ومحدودة للغاية 02% (كياري، 2014، صفحة 115) من إجمالي التمويلات، واغلبها مصادر خارجية من أهمها:

- **المنح الدراسية:** شهد النصف الأخير من القرن السابق توسعا كبيرا في مؤسسات التعليم العالي في مختلف دول العالم ومنها الجزائر، مما دعا الكثير من حكومات الدول المتقدمة إلى تقديم منحا دراسية لمعظم الدول النامية لطلاب التعليم العالي، وينعكس ذلك بإرسال طلابها إلى الخارج، وغالبا ما تكون إلى أوروبا وأمريكا.
- **المعونات الأجنبية:** تتلقى الكثير من البلدان النامية ومنها الجزائر إعانات من بعض الدول المتقدمة أو المنظمات العالمية لدعم التعليم العالي بها، ويتم ذلك بشكل ثنائي بين حكومتين أو مؤسستين تعليميتين، وتتخذ المساعدات الأجنبية أشكالا متعددة من أهمها:

-مساعدات مالية كالمنح والهبات والقروض بسعر فائدة ضعيف.

-مساعدات مادية كالأبنية والمعدات.

-مساعدات بشرية كالاستفادة من خدمات المدرسين الأجانب.

هذا بالإضافة إلى الاستشارات التقنية التي يحصل عليها البلد، والحلقات الدراسية والمؤتمرات التي تقيمها المنظمات فيه، تدخل هي أيضا في إطار المساعدات الأجنبية يمكن أن تخصص للاستثمار أو الإنفاق الجاري وهي تمثل نسبة ضئيلة من الإنفاق على التعليم العالي في الجزائر، و يضل الاعتماد شبه الكامل على التمويل الحكومي (موسى، 2012، صفحة 67).

2. صعوبات التمويل:

من المشكلات التي تعاني منها معظم جامعات الدول العربية مشكل التمويل، فقطاع التعليم العالي جد حساس ومهم ويحتاج إلى ميزانية كبيرة وتسيير عقلاني وتوزيع عادل خاصة وأنه يعتمد علي التمويل الحكومي. إلا انه في الجزائر رغم ما تخصصه من ميزانيتها للتعليم العالي إلا أن هذه الزيادة يضعف تأثيرها بسبب زيادة عدد الطلبة وارتفاع التكاليف وتضخم الأسعار ومتطلبات جودة التعليم العالي، خاصة ما تعلق بالبحث العلمي والأجور مما يضعف دورا البحث العلمي في دعم وتمويل التعليم العالي الذي يعد في كثير من الدول من أهم مصادر التمويل .وتجمع مختلف المصادر علي أن هذا المشكل يعود إلى:

- مشكلة التسيير اللاعقلاني واستعمال الموارد المادية والبشرية المتوفرة بفعالية؛

- تنامي الحاجة للموارد المحلية لتمويل التعليم العالي بسبب المنافسة من مختف القطاعات بمعنى زيادة الحاجة للموارد المالية الحكومية من القطاعات الأخرى؛
- نقص تفتح الجامعة على المجتمع والبيئة الاقتصادية الوطنية والعلمية للبحث عن صادر جديدة للتمويل؛
- بعد البحوث العلمية عن المجتمع وعدم ارتباطها بمشكلات التنمية؛
- مجانية التعليم وغياب سياسة تدعم مشاركة الطالب في نفقات التعليم؛
- تزايد عدد الطلبة أدي لصعوبات مالية ولا توازن؛
- تناقص الدعم الحكومي لقطاع التعليم العالي؛

ومما لاشك فيه أن مشكل التمويل أضحى تهديدا كبيرا للتعليم العالي وتطوره فالإيداعات المالية لا تسمح بالوقوف في وجه هذا الطلب المتزايد، وهو ما خلق عدة اختلالات وتحديات أضعفت التكوين والبحث العلمي، ولعلى من أبزرها نقص الهياكل وبروز ظاهرة الاكتظاظ داخل الأقسام والمدرجات، مما شكل ضغطا كبيرا على الطالب والأستاذ، أضف إلى ذلك نقص الوسائل والتجهيزات العصرية المسايرة للمستجدات خاصة في ظل التطور الهائل للمعارف والعلوم والتكنولوجيات. كما أن التوزيع غير العادل لها بين الجامعات خلق تباينا كبيرا في المستويات والإمكانات اللازمة للتكوين والبحث الجيد (ليلي، 2012، صفحة 6). كما انه هناك عقبات تحول دون تحقيق أهداف مؤسسات التعليم العالي، مثل تلك التي تتعلق بإنشاء معهد بوسائل مالية ضخمة عن طريق التعاون الخارجي، فانه سوف يقوم على أسس لا يمكن تعميمها على المؤسسات التعليمية الأخرى بواسطة موارد البلد المحدودة، وعليه فان الدور الذي يلعبه مثل هذا المعهد سيكون بالضرورة محدودا.

من جهة أخرى فان بعض الأحيان تتطلب المؤسسة التعليمية التي أنشئت باستثمار رأس مال خارجي، إنفاقا جاريا يتجاوز الميزانية المحلية، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم الاستفادة من مرافق هذه المؤسسة؛ وعليه يمكننا القول بان المساعدات الأجنبية قد لا تؤدي دورها في غياب خطة تعليمية وطنية تكون في بعض الأحيان تحدد الجهة التي تقدم المساعدة نوعيتها وطريقة الاستفادة منها (موسى، 2012، صفحة 69،67).

I.5. واقع تمويل التعليم العالي في الجزائر

1. نسبة مساهمة التعليم العالي للنفقات العامة: يعتبر مؤشر نفقات التعليم العالي بالنسبة لميزانية الدولة (إجمالي النفقات) من المؤشرات التي لها دلالات كبيرة على نوع الجهد الذي تبذله الدولة في نشاطها حول التعليم العالي والبحث العلمي، مقدرا في صورة رقمية نسبية بالنسبة لمجهودات الحكومة الأخرى. الجدول الآتي يوضح تطور ميزانية التعليم العالي وتناسبها مع تطور الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم(01): الإنفاق العام والناتج المحلي على اعتماد التعليم العالي خلال 2010-2020

السنوات	نفقات التعليم العالي	نفقات الدولة	نسبة تمويل التعليم العالي
2010	173483802000	2837999823000	6.11%
2011	212830565000	3434306634000	6.20%
2012	277173918000	4608250475000	6.01%
2013	264582513000	4335614484000	6.10%
2014	270742002000	4714452366000	5.74%
2015	300333642000	4972278494000	6.04%
2016	312145998000	4807332000000	6.49%
2017	310791629000	4591841961000	6.77%
2018	313336878000	4584462233000	6.83%
2019	317336878000	4954476536000	6.41%
2020	364283132000	4893439095000	7.44%

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام الجريدة الرسمية

من خلال الجدول رقم (01) الموضح أعلاه نلاحظ انه وعلى الرغم من الزيادة الملحوظة في الإنفاق الحكومي على التعليم، فإن هذه الزيادات تظل قاصرة عن مواجهة متطلبات التعليم، حيث أن نسبة الإنفاق تتزايد منذ سنة 2010 الإنفاق الحكومي يتجاوز وصولا إلى سنة 2020 وذلك رغم الظروف المالية السيئة التي مرت بها الجزائر في ظل انهيار أسعار البترول، ومع ذلك من الملاحظ انه ورغم كل الجهود إلا أن قطاع التعليم العالي لا يزال يصارع، أمام التحديات التي تواجهه عالميا وعربيا.

فلم تكن هذه الزيادة كافية لمواجهة متطلبات إصلاح التعليم وظلت عاجزة عن إحداث أي إصلاح حقيقي، إلى جانب تدهورت الكفاءة الداخلية والخارجية فلازالت ترتيب الجامعات الجزائرية أسفل القائمة واستطاعت 8 جامعات جزائرية فقط أن تدخل تصنيف تايمز لعام 2020 ، وهو عدد ضئيل جدًا، بالنظر إلى حجم الأموال التي تُصرف سنويًا على قطاع التعليم العالي، وبالنظر أيضًا إلى عدد مؤسّسات التعليم العالي في الجزائر المنتشرة عبر 48 ولاية، إذ دخلت ترتيب أول جامعة جزائرية في التقرير السنوي لمجلة تايمز للتعليم لعام 2020، والذي شمل 1396 جامعة من بين 92 دولة حول العالم، الفئة السابعة التي تضم ترتيب الجامعات من 601 إلى 800 (سجال، 2019). ومن جانب آخر لم يستطع القطاع المواءمة بين عرض خريجي التعليم العالي والطلب عليهم إذ نلاحظ تخرج عدد كبير من الطلبة غير أن هذه الكفاءات ليست مستغلة لحد الآن، كما أن عدم وضوح اغلب القوانين وتطبيق أنظمة الحوكمة في الجامعات الجزائرية أدى إلى سوء التسيير في الكثير من الأحيان.

2. تمويل التعليم العالي في الجزائر بالنسبة للتجارب الدول:

الجدول رقم 01: يوضح المقارنة بين تمويل الجزائر للتعليم العالي ودول أخرى محل الدراسة

عناصر المقارنة	نوع التعليم	مصادر التمويل	مصادر التمويل الحكومي	نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم العالي*	مصادر التمويل الخاصة
الجزائر	مجانية التعليم في الجامعات الحكومية	تمويل حكومي وتمويل خاص	مخصصات التمويل الحكومي من الميزانية العامة للدولة	% 7.44	المنح الدراسية المعونات الأجنبية
السعودية	مجاني في جميع مراحل التعليم	تمويل حكومي وتمويل خاص	مخصصات التمويل الحكومي من الميزانية العامة للدولة	% 09	-الاستشارات التعليم والتدريب المستمر -بيوت الخبرة -الخصخصة -صندوق التعليم -الصناديق الجامعية -الوقف
مصر	مجانية التعليم في الجامعات الحكومية	تمويل حكومي وتمويل خاص	مخصصات التمويل الحكومي من الميزانية العامة للدولة	%4.8	-المصادر داخلية (التبرعات الأهلية، الجهود الذاتية من قبل الأفراد) - مصادر خارجية (المنح الدراسية والهيئات والإعانات والقروض)
بريطانيا	مشتركة في الجامعات الحكومية	تمويل حكومي وتمويل خاص	-رسوم سلطات التعليم المحلي -مصروفات حكومية أخرى -اعتمادات مجلس تمويل التعليم العالي -مجلس البحوث -منحة مجلس تمويل التعليم التكميلي	%5. 63	-الرسوم الخارجية -الإقامة والتموين -المنظمات الخيرية بالمملكة المتحدة -مصادر الدخل الأخرى
الو.م.أ	مشتركة في الجامعات الحكومية	تمويل حكومي وتمويل خاص	-الحكومة الفيدرالية، - -حكومات الواليات -السلطات المحلية	%5	المنح -القروض التعليمية -قروض الطلبة -الهبات والتبرعات والوقف
ماليزيا	مشتركة في الجامعات الحكومية	تمويل حكومي وتمويل خاص	مخصصات التمويل الحكومي من الميزانية العامة للدولة	%6.2	-الرسوم الدراسية -المنح الدراسية -القروض التعليمية -التمويل الذاتي -الوقف
ألمانيا	مجانية التعليم في الجامعات الحكومية	تمويل حكومي وتمويل خاص	مخصصات التمويل الحكومي من الميزانية العامة للدولة	% 5	الهيئات المعنية بتشجيع البحوث

*: معظم النسب تقريبية توضح نسبة الإنفاق على قطاع التعليم العالي من الإنفاق العام

المصدر: من إعداد الباحث, من خلال التجارب

– **حسب نوع التعليم**: نلاحظ مجانية التعليم عند الدول العربي ومن بينها الجزائر عكس الدول الأخرى المتطورة باستثناء ألمانيا التي تنادي بمجانية التعليم للألمانيين والأجانب أيضا.

– **مصادر التمويل**: جميع الدول بها نوعين من المصادر الحكومية والخاصة، غير أن الجزائر كانت نسبة التمويل الحكومي 98% أكبر من نسبة تمويلات الأخرى 2% وليست متنوعة، عكس الدول الأخرى خاصة الدول الأجنبية التي تتميز مصادرها الخاصة بالتنوع واستدامتها خاصة الوقف في الو.م.أ وبريطانيا، كما تعتبر تلك مصادر الخاصة من أهم مصادر تمويل الجامعات.

– **نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم العالي**: نلاحظ أن نسبة الإنفاق الحكومي لدى السعودية اكبر منها في الدول الأخرى ثم التأتي الجزائر وهذا يدل على أن معظم الدول النامية والعربية تركز على القطاع بتمويلات هامة غير أن كفاءتها ضعيفة. عكس الدول الكبرى فنسبة التمويلات على العموم بين 4 إلى 5% مع التمويلات الخاصة المتنوعة إلا أن القطاع يتميز بكفاءة وبالجدارة وأكبر دليل تصنيف جامعاتها المتقدم كثيرا عكس الدول العربية والنامية.

II- النتائج ومناقشتها :

توجد العديد من البدائل والمقترحات لدعم الموارد المالية لمؤسسات التعليم العالي في الجزائر فتمويلها باستخدام مصدر واحد وهو التمويل الحكومي أثقل كاهل الدولة بالرغم من أهمية القطاع، وذلك بالاستفادة من تجارب تمويل التعليم العالي التي ثبت نجاحها في الدول المتقدمة وحتى العربية من خلال وضع آليات مبتكرة لتعبئة موارد إضافية لفائدة مؤسسات التعليم العالي الحكومي أو عبر تشجيع القطاع الخاص على الاضطلاع بدور أكبر في التعليم. ومن بين أهم المقترحات كالتالي:

II.1 نظام الوقف: لقد صار ثابتا أن نظام الوقف يتيح تمويل التعليم العالي بفاعلية، ومن المهم توفير الآليات المناسبة للعمل بهذا النظام لتمكين الجامعات الجزائرية من تمويل ذاتها وتطوير جوانبها الأكاديمية والإدارية وأنشطتها البحثية، وقد سبق أن أعطينا أمثلة على التجارب الناجحة في هذا المجال العربية كالسعودية والأجنبية كماليزيا مثلا. ولكن هذا النظام لن يكون فاعلا إلا إذا ساهمت الحكومة في تغذية الوقف وفي وضع القوانين التي تراقب الأداء. وأن توضح أهداف الوقف منذ بداية العمل به. فالوقفية تتغذى من مصادر مجتمعيّة متعدّدة، لكنها تدار من قبل جهاز معيّن مستقلّ في إجراءاته، ويقع تحت سلطة الجامعة، وأن تختار الجامعة في الوقفية غير المقيّدة أبواب إنفاقها تبعا لحاجاتها، وبالتالي فالوقفيّة الجامعيّة هي في خدمة الجامعة وليست الجامعة في خدمة الوقفيّة لتحقيق أجندات معيّنة، بما فيه تمويل برامج معينة فيها (الدقي، 2015، صفحة 44).

II .2 رفع كفاءة الإنفاق العام (ترشيد الإنفاق): ترشيد الإنفاق لا يعني وقف الهدر المالي فحسب وإنما يشمل أيضا تخصيص الموارد المالية حسب النتائج المنتظرة من المؤسّسة الجامعية المؤهّلة للتمويل. كما يجب ترشيد عمليات التوظيف، وتحديث الإدارة وكذلك إعادة تخصيص بنود الإنفاق بما يتلاءم وأهداف التعليم الجامعي وإعادة النظر بالتخصصات بحيث تلغى التخصصات التي لا يطلبها المستخدمون وذلك بالإضافة إلى زيادة الإنفاق الرأسمالي (خريوش، 2004، صفحة 484). لذلك ومن أجل إدارة جيدة لنظم التعليم العالي والمساعد على رفع كفاءة الإنفاق العام، لابد من توافر نظام معلوماتي متكامل. كما أن مؤسسات التعليم العالي في الجزائر لا تملك السيطرة التامة على مواردها، فمثلاً يسمح لها بامتلاك الأراضي والمباني، ولكنها تظل خاضعة للملكية الحكومية بحيث لا تستطيع التصرف فيها بالبيع أو الاستبدال، كذلك تخصص موازنتها لبنود معينة ولا تملك القدرة على تغييرها لأنها بنود تضعها جهات متفرقة، فالحكومة الجزائرية تعتمد على نظام تقليدي لتوزيع الموازنة السنوية بين الجامعات، والمعاهد الحكومية، ومؤسسات التعليم العالي الأخرى. و لم تضع الوزارات المسئولة عن تحديد الموازنة الجارية والاستثمارية في الاعتبار ما إذا كانت المؤسسات المؤهلة للتمويل أكثر أو أقل كفاءة وفعالية من نظيراتها في إدارة مواردها .كما أن المجلس الأعلى للجامعات، ووزارة التعليم العالي، وهما الهيئتان الحاكمتان للجامعات، لهما رأى محدود في عملية توزيع الموارد.

فمستوى الإنفاق العام الذي تتلقاه كل جامعة جزائرية بشكل فردي لا يرتبط بأي مقياس للأداء مثل الجودة أو الاختصاص، أيضاً لا يوجد صورة واضحة للمخصصات التي تتلقاها كل الجامعة واحتياجاتها الفعلية، وهذا يرجع إلي أن بيانات الموازنة المخصصة لكل جامعة غير متاحة بسهولة، ومن ثم يصعب توضيح عدم الاتساق في مخصصات الموازنة بين الجامعات المختلفة.

فسياسات تحسين كفاءة الإنفاق العام علي التعليم تنطلق من قاعدة معينة، ألا وهي أن مشكلة محدودية الموارد يمكن حلها من خلال رشادة الإدارة المالية، والتي من شأنها تعظيم هذه الموارد، هذا ما تؤكده الدروس المستفادة من تجارب بعض الدول مثل دول الأوروبية، حيث يمكن العمل على تحسين توزيع الموارد المالية بما يعيد التوازن، بين المناطق الريفية والحضرية، وبين النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية، بما يحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية (بلتاجي، 2015، الصفحات 23-25).

II .3 تفعيل مفهوم الجامعة المنتجة أو ما يسمى بـــ Entrepreneurial University: وذلك لتدعيم وسائل التمويل الذاتي المباشر للجامعات وهذا يتطلب من الجامعات أن تقوم بجميع النشاطات الإنتاجية والخدمية المدرة للدخل من خلال تحويل وحداتها الأكاديمية إلى

وحدات بحوث إنتاجية، و تقديم المشورة والخبرة العلمية إلى كافة قطاعات المجتمع بما يوفر موارد إضافية (بلتاجي، 2015، صفحة 26). والتي تتلخص بالآتي (صبيح، 2005، صفحة 172) :

- تقديم خدمات للمجتمع مقابل مردود مالي(استشارات علمية..)
- استثمار مرافق الجامعة ومنتجاتها.
- توجيه سياسات البحث العلمي والتقني نحو احتياجات قطاعات الاقتصاد.
- فتح برامج الدراسات المسائية والموازي.
- التوسع في التعليم المستمر والتدريب.
- التوسع في الدراسات العليا على مستوى الماجستير والدكتوراة.
- استحداث صندوق تودع فيه موارد التمويل الذاتي يسمى صندوق الجامعة، أو صندوق الاستثمار، بحيث يتم من خلاله تنظيم عمليات الصرف أو الإنفاق التي تتطلبها العملية التعليمية في الجامعات الجزائرية، على أن تحدد أعمال الإنفاق بتعليمات مرنة تساعد إدارة الجامعات على تجاوز الاختناقات المالية.

ويتطلب تفعيل الإجراءات السابقة لتكوين جامعة ناضجة الأفكار وذلك بأن تقوم الجامعة ممثلة بمركز الدراسات والاستشارات بتسويق أفكارها وخدماتها في الميدان وفي مؤسسات الأعمال وفي المؤسسات الحكومية والأهلية الأخرى وبشتى الوسائل. وتجدر الإشارة هنا إلي أن هذا ما فعلته بعض الدول مثل الصين وكوريا وغيرهما لإحداث النقلة التعليمية الكبيرة في العقود القليلة الماضية (خريوش، 2004، صفحة 486).

II .4 القسائم أو الكوبونات التعليمية: هذه صيغة للتمويل يُعمل بها في عدد من جامعات أمريكا اللاتينية وتتمثّل في إصدار كوبونات تعليميّة لصرفها في التعليم الجامعي الخاصّ للطلبة الذين لم يتيّسر لهم القبول في الجامعات الحكوميّة. وعادة ما يتمّ الربط بين إصدار القسائم وتحديد التخصّصات التي يسمح بصرف القسائم في وحداتها الدراسية، بحيث تكون من التخصّصات الموافقة لسوق العمل. إن الغرض من التمويل بالقسائم هو تعزيز المنافسة بدرجة أكبر بين الجهات المقدّمة للتعليم العالي من أجل الاستجابة لاهتمامات الطلاب من خلال إتاحة الدعم الحكومي بشكل غير مباشر من خلال المستهلكين بدلا من تقديمه بشكل مباشر. وقد ثبت في عديد البلدان أن نظام القسائم كان أداة ناجحة في تعزيز نمو مؤسّسات خاصة ذات جودة أفضل ولها القدرة على مضاعفة عدد المستفيدين من المنح الدراسية (الدقي، 2015، صفحة 52).

II .5 إنشاء صندوق القروض للطلبة: ويكون ذلك لمساعدة الطلبة الفقراء على تغطية نفقاتهم المعيشية بالإضافة للرسوم بموجب شروط يمكن أن توضع بعد دراسة تجارب دولية ناجحة في هذا المجال، ومن بين أهم هذه التجارب هي التجربة الماليزية وأهمها البريطانية اذ يمكن الطالب تسديد القرض بعد بعد تخرجه وحصوله على عمل يدر عليه دخلا ثابتا. ويحتاج إنشاء مثل هذا الصندوق إلى تكاتف جهود القطاعين العام والخاص بحيث يوفي القطاع الخاص الموارد اللازمة لهذا الصندوق وتقوم الحكومة بكفالة القروض (خريوش، 2004، صفحة 486).

II .6 زيادة إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العالي: على أن يكون خاضعا لمعايير الجودة المعترف بها، من خلال تطوير الأنظمة والإجراءات الإدارية والمالية في إدارات التعليم المختلفة، وربط برامج التعليم باحتياجات القطاع الخاص، وتشكيل لجان مشتركة بين القطاعين الحكومي والخاص، بالإضافة إلي تشجيع رجال الأعمال علي إنشاء مؤسسات تعليمية تتنافس فيما بينها على تقديم خدمة تعليمية متميزة. ويجب على الحكومة المصرية أن توفر كل ما يلزم من دعم مالي وتقنى وحوافز لتشجيع الشراكات الايجابية بين مؤسسات القطاعين الخاص والعام، بالإضافة إلى تبني التشريعات والتنظيمات التي تشجع تنمية قطاع التعليم الخاص.

II .7 تعظيم الاستفادة من المنح والقروض الدولية المقدمة من المنظمات الدولية: ويجب على الدول المانحة والوكالات التمويلية أن تسعي إلى تحقيق زيادة ملموسة في المساعدات الإنمائية التي تقدمها، والسعي إلى اعتماد نظم تراعي خصائص كل بلد، بحيث تشمل تخفيف عبء الديون وعبء خدمتها، خاصة في الدول التي نجحت في تطوير السياسات التعليمية وتعبئة المزيد من الموارد المحلية لديها (البلتاجي، 2013، صفحة 26).

II .8 نظام التحويل والتشغيل والبناء B.O.T : والغرض من هذا النظام هو تمكين الدولة من توفير الخدمات المختلفة الضرورية والتي لا يمكن الاستغناء عنها ومن الصعب توفيرها بالموارد المحليّة، وتطبيق ذلك على إنشاء جامعات جديدة حيث يقوم مستثمر من القطاع الخاص بعد حصوله على ترخيص حكومي لبناء جامعة على أن يقوم بتشغيلها وإدارتها وذلك بامتياز معين (40 -30 سنة مثلا) وبعد نهاية مدّة الامتياز تنقل الجامعة إلى ملكيّة الدولة (الدقي، 2015، صفحة 53).

III – الخلاصة:

لا تعتبر الزيادة في تمويل قطاع التعليم العالي ظاهر تقتصر على الجزائر فقط بل هي ظاهرة عامة لجميع الدول المتقدمة منها والنامية، وهي من أهم المشكلات التي تواجهها حكومات الدول المختلفة خاصة التي تعتمد في تمويلها على النفقات العمومية. وترجع الزيادة في عمليات تمويل التعليم العالي إلى الارتفاع المستمر في أعداد الطلبة وكذا زيادة في تكلفة الطالب الجامعي وتكلفة الدراسات العليا والبحوث العلمية التي تقوم بها الجامعات، إضافة إلى سوء كفاءة الإنفاق داخل القطاع التعليم العالي الجزائري من هدر للمال وعدم تخصيص بنود الإنفاق بما يتلاءم وأهداف التعليم الجامعي، مع نقص جهود ودوافع العديد من المؤسسات الجامعية الذين لا يزالون يعتمدون على التمويل من قبل حكومة لتغطية نفقاتهم. لذلك وجب على الدولة الجزائرية تشجيع مؤسسات التعليم العالي في محاولة للبحث عن صيغ تمويلية حديثة وبديلة لتخفيف العبء على الحكومة في الإنفاق واختيار الصيغ البديلة الموافقة والمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية، مثل تأجير البنية التحتية للجامعة، والاستعانة بمصادر خارجية للأنشطة الجامعية، ومساهمات الخريجين، (البحوث / الاستشارات / الدورات القصيرة المدى)، وكذا دعم الروابط بين الجامعة وقطاعات الصناعة، ولكن مع هذا كله لا يجب إهمال دور الحكومة الذي لا مفر منه لرصد وتنظيم مثل هذه التدفقات في قطاع التعليم العالي.

وبناء على الدراسة المقدمة يمكن أن نقدم بعض التوصيات التالية:

- يجب على وزارة التعليم العالي أن تمنح المزيد من الاستقلال الإداري للجامعات والمؤسسات الأخرى التابعة لها بهدف تحقيق إستراتيجيات بديلة لمصادر لتمويل نفقاتها، وذلك لضمان الاستدامة المالية لهذه المؤسسات الجامعية؛
- إحياء نظام الوقف التعليمي من خلال دعوة المجتمع وتوجيهه بأهميته لتطوير التعليم العام والجامعي، وتنظيم وإدارة هذه الأوقاف من خلال هيئة وقفية تكون بإشراف الوزارة التعليم العالي وكذا إنشاء صناديق وقفية داخل كل جامعة مسئولة عن جمع الأموال الوقفية؛
- ربط عمليات تمويل الجامعات بأدائها، وذلك لتحقيق نتائج تخدم المخططات التنموية الاقتصادية والاجتماعية؛
- يجب على الحكومة الجزائرية زيادة إشراك القطاع الخاص في تمويل التعليم العالي من خلال تطوير الأنظمة والإجراءات الإدارية والمالية في إدارات التعليم المختلفة، وربط برامج التعليم باحتياجات القطاع الخاص، بالإضافة إلي تشجيع رجال الأعمال علي إنشاء مؤسسات تعليمية تتنافس فيما بينها على تقديم خدمة تعليمية متميزة.

– الإحالات والمراجع :

1. البلتاجي ,م .(2013) .**التعليم العالي في مصر بين قيود التمويل واستراتيجيات التطوير** .ضمن اوراق مشروع اصلاح التعليم العالي في مصر .مصر :شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب.
2. أماني أحمد عبد العزيز البابطين. (2019). ت**نويع مصادر نظام تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية لمواكبة تطلعات رؤية 2030 في ضوء التجربة الأمريكية**. المجلة الدولية التربوية المتخصصة ، 08 (09).
3. جمال محمد أبو الوفا، فاطمة السيد صادق محمد، و إبراهيم أحمد أحمد. (2019). **متطلبات تطوير تمويل التعليم الجامعي في مصر في ضوء خبرة ماليزيا**. مجلة كلية التربية ، 30 (120)، ص ص 290، 309.
4. حسناء بلج العتيبي. (2018). **تجارب بعض الدول المتقدمة (أمريكا– بريطانيا– اليابان– أستراليا) في تمويل التعليم العالي وسبل الاستفادة منها**. مجلة العلوم التربوية والنفسية ، 2 (25).
5. خريوش ,ح .ع .(2004) .**استشراف تمويل التعليم الجامعي في الأردن (المشاكل والحلول المقترحة)**، الاردن ,قسم العلوم المالية والمصرفية :الجامعة هاشمية.
6. زرقان ليلي. (2012). **إصلاح التعليم العالي الراهن LMD ومشكلات الجامعة الجزائرية–دراسة ميدانية بجامعة فرحات عباس سطيف–**. مجلة الآداب و العلوم الإجتماعية ، 9 (2)، 187-207.
7. صبيح ,ل .ز .(2005) .**صيغ تمويل التعليم المستقاة من الفكر التربوي الإسلامي وأوجه الإفادة منها في تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني** .رسالة ماجستير مقدمة لقسم أصول التربية .كلية التربية في الجامعة الإسلامية بغزة ,فلسطين.
8. صلاح عبد القادر النعيمي، و جلسم طارق علي العاني. (2013). **التعليم العالي والتنمية في العراق، الواقع.التحديات. الآفاق**. العراق: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، مكتب اليونسكو للعراق.
9. عبد الحفيظ سجال. (17 11, 2019). **تصنيف تايمز للتعليم العالي 2020.. جامعات الجزائر مجدّدًا في ذيل الترتيب**. تاريخ الاسترداد 02 05, 2020، من ألترا الجزائر: https://ultraalgeria.ultrasawt.com
10. عبد الله بن محمد بن صالح المالكي. (2013). **بدائل تمويل التعليم العالي الحكومي في المملكة العربية السعودية**. المجلة السعودية للتعليم العالي (العاشر).
11. عبد الوهاب ,أ .(2018) .**الإنفاق علي قطاع التعليم :بين مطالب الشارع المصري والتطبيق** .المركز المصري لدراسات السياسات العامة .

12. فطيمة الزهرء كياري. (2014). **تمويل التعليم العالي في الجزائر بين الواقع والتحديات**. المجلة الجزائرية للمالية العامة (4).

13. محمد بن محمد الحربي. (2007). **تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة "دراسة مقارنة"**. دراسة مقدمة من قبل جامعة الملك سعود كلية التربية .

14. محمد طارق عبد الرؤوف عامر. (2006). **تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة (الدول المتقدمة). سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات –دراسة حالة الجزائر والدول النامية**. بسكرة: جامعة بسكرة.

15. مروة محمد شبل بلتاجي. (2015). **تمويل التعليم العالي في مصر: المشكلات والبدائل المقترحة**. مجلة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، 16 (3).

16. معلا ,و .(2014) .**الإنفاق على البحث العلمي** .قضايا معاصرة في التعليم العالي .

17. نور الدين الدقي. (2015). **تمويل التعليم العالي في الوطن العربي . المؤتمر الخامس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي**. الإسكندريّة.

18. نور الدين موسى. (2012). **إشكالية تمويل التعليم العالي بالجزائر في إطار برنامج الإصلاح خلال الفترة 2000-2009**. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص : نقود ومالية و بنوك . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة تلمسان.

19. وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع وزارة التعليم العالي. (2004). **التقرير الوطني للمملكة العربية السعودية**.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

سهام عيساوي (2023)، إشكالية تمويل التعليم العالي في الجزائر وسبل تطويره مع الإشارة إلى تجارب دولية، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 09 (العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص: 75-88

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـــ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي**(CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons AttributionLicense**.
Journal Of Quantitative Economics Stadies**is licensed under a** Creative Commons Attribution-Non Commercial license **(CC BY-NC 4.0).**